جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

التغريم الحربي ومصادرة الممتلكات إثر ثورة 1871م

– منطقة القبائل نموذجا –

War fines and confiscation of property during 1871 revolution
- the kabylie region as a model –

عبد الحكيم هادي [1]
abdelhakim.haddi@ummto.dz

سمير مزرعي [2]
samir.mezerai@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/30 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 30/01/2025 published: 15/09/2025

ملخص المقال:

نسعى من خلال هذه المقالة إلى معالجة إشكالية تأثير سياسة التغريم الحربي ومصادرة ممتلكات سكان منطقة القبائل بعد ثورة 1871م، وذلك بطرح تساؤل محوري يتمثل في ما إذا كانت هذه السياسات مجرد ردّ فعل عقابي مؤقّت، أم أنّها شكّلت جزءا من استراتيجية استعمارية ممنهجة، هدفت إلى القضاء على روح المقاومة في المنطقة والجزائر عموما. وفي هذا السياق، نتناول جملة من القضايا التي نراها أساسية لفهم أبعاد هذه السياسة الاستعمارية، بدءا من أسباب فشل ثورة المقراني والحدّاد، مرورا بسياسة التغريم الحربي، وصولا إلى إجراءات المصادرة الواسعة التي طالت ممتلكات السكان. نعتمد في دراستنا على المنهجين السردي والتحليلي، بما يسمح بفهم الوقائع، لنخلص في النهاية إلى أنّ الاستعمار الفرنسي قد تعامل مع الثائرين بوصفهم "مجرمي حرب"، وأنّه فرض عليهم أقصى العقوبات، في إطار سياسة عقاب جماعية، استهدفت إخضاع المنطقة كليّا للاستيطان والقمع.

كلمات مفتاحية: منطقة القبائل، ثورة 1871م، ضريبة الحرب، الحجز، الاستيطان

Abstract:

In this article, we seek to address the impact of the policy of war fines and confiscation of property in Kabylia after the 1871 revolution by asking the central question of whether these policies were merely a temporary punitive response, or whether they formed part of a systematic colonial strategy aimed at eliminating the spirit of resistance in the region and Algeria in general. In this context, we address a number of issues that we believe are key to understanding the dimensions of this colonial policy, from the reasons for the failure of the Mokrani and Haddad revolts, to the policy of war fines, to the widespread confiscation of the population's property. Our study relies on narrative and analytical approaches that allow for an understanding of the facts, in order to conclude that French colonialism treated the rebels as 'war criminals' and imposed maximum penalties on them as part of a collective punishment policy that aimed to completely subjugate the region to colonisation and repression.

.**Keywords:** the kabylie region; the1871 revolution; war tax; seizure; settlemen

(1) مخبر التراث والتغيرات الاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية (الجزائر)
(2).مخبر التراث والتغيرات الاجتماعية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية (الجزائر)

مقدمة:

خاض الشعب الجزائري العديد من المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي منذ دخوله أرض الوطن، وقد شاركت فيها مختلف فئات المجتمع الجزائري، وذلك منذ سنة 1830م، غير أن قلة الإمكانيات العسكرية والطابع العفوي الذي ميز أغلبها حال دون تحقيق الغايات المنشودة، المتمثلة في طرد جيش الاحتلال واستعادة السيادة الوطنية، رغم الخسائر المعتبرة التي لحقت بقواته.

يَعتبر الكثير من الباحثين أن ثورة 1871م، التي قادها "المقراني" و"الشيخ الحداد"، واحدةً من أكبر الثورات التي فجّرها الشعب الجزائري ضدّ الاحتلال في القرن التاسع عشر، بعد مقاومة الأمير عبد القادر (1832–1847م). ويُعزى ذلك أساسًا إلى انتشارها الواسع، لتشمل غالبية مناطق شمال الجزائر، وما شكّلته من تهديد جدّي للاحتلال الفرنسي، رغم قصر مدّتها، التي امتدّت من مارس 1871م إلى جانفي 1872م.

شهدت الثورة زخمًا كبيرًا بانضمام الإخوان الرحمانيين إلى صفوفها، لا سيما في "منطقة القبائل"، حيث سارعت القبائل والأعراش إلى مقاومة الاحتلال، مُلحقة به خسائر بشرية جسيمة قُدّرت بحوالي 20 ألف جندي. وقد جاءت هذه الخسائر على الرغم من التعزيزات العسكرية الضخمة التي استُقدمت إلى المنطقة، والتي بلغ تعدادها نحو 800 ألف جندي، خاضوا ما يقارب 340 معركة موزعة عبر مختلف مناطق الوطن. ونتيجة للعديد من العوامل ضعفت الثورة، مما دفع بعض قادتها إلى تفضيل الاستسلام وعدم مواصلة القتال، لتخمد هذه الثورة مطلع سنة 1872م بإلقاء القبض على "بومزراق المقراني".

تطرح السياسات الاستعمارية الفرنسية المطبّقة في "منطقة القبائل" عقب ثورة 1871م، لاسيما سياسة التغريم الحربي ومصادرة الممتلكات، تساؤلا محوريا حول طبيعة هذه الإجراءات: هل جاءت كردّ فعل ظرفي وعقابي على التمرد، أم أنها شكّلت جزءا من مشروع استعماري ممنهج يستهدف تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، بما يساهم في إضعاف روح المقاومة وفرض السيطرة الكاملة على الجزائر؟ ولمحاولة مقاربة هذه الإشكالية، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج السردي المناسب لتتبع الأحداث وفهم السياق التاريخي للثورة وتداعياتها، إلى جانب المنهج التحليلي الذي يسمح بتفكيك السياسات الاستعمارية ومضامينها. وستتناول هذه الورقة البحثية أسباب فشل ثورة "المقراني" و"الحداد"، بالإضافة إلى سياسة التغريم الحربي التي فُرضت على المشاركين في الثورة، والمصادرات التي طالت ممتلكات سكان "منطقة القبائل" بالخصوص كإحدى تجليات العقاب الجماعي والسيطرة الاستعمارية.

أسباب فشل ثورة 1871م:

مما لا شك فيه أن التاريخ المعاصر أعاد إحياء ذكريات وبطولات سكان "منطقة القبائل"، وذلك من خلال ثباتهم في وجه الاحتلال الفرنسي، ومشاركتهم المتواصلة في حركات المقاومة. فقد خاضوا مواجهات عديدة ضد الاستعمار، خاصة في أعوام: 1854م، 1856م، 1857م وصولا إلى مقاومة الباشاغا "المقراني" والشيخ "الحداد" سنة 1871م، وذلك في إطار مسعى وطني يهدف إلى التخلص من الاحتلال الفرنسي، عبر تنظيم ثورة شعبية واسعة النطاق، تضم مختلف شرائح المجتمع الجزائري (Lacoste-Dujardin, 2001).

أثبتت ثورة 1871م، رغم قِصر مدّتها، مدى بسالة التضحيات، وعدم خيانة الأمانة التي استشهد لأجلها الكثيرون. ورغم الوسائل والإمكانيات البسيطة لدى الثوّار، فإنهم أصرّوا على تحقيق النصر أو الاستشهاد (دهاش، 2006) كما أكّدت هذه الثورة على أسس هامّة، أبرزها أن بذور الثورة كانت موجودة في كلّ ربوع الجزائر، تنتظر من يفجّرها؛ فكان "محمد المقراني" صاحب المبادرة، و"الشيخ الحداد" الداعم له (العسلي، 1990).

انتشرت الثورة بشكل سريع إلى مختلف مناطق الوطن، من "الجزائر العاصمة" غربا إلى مدينة "القل" شرقا، على مسافة تصل إلى حوالي 300 كيلومتر، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا. هذا ما أثار الذّعر في أوساط الإدارة الاستعمارية. ففي هذا الإطار أرسل الجنرال "لالمان Lallemand" برقية إلى الجنرال "لاباسي lapasset" يعلمه بأن الانتفاضة حققت تقدما كبيرا في أيام قليلة فقط، وانتشر لهيبها في كامل ربوع البلاد كالنار في الهشيم. فبعد أن كانت مقتصرة على منطقة محددة، امتدت بسرعة إلى كامل محيط الأربعاء ناث إيراثن "حصن نابليون"، ومن ثم انتقلت إلى "تيزي وزو" ومنها إلى "دلس" (جوليان، 2008).

ورغم سرعة انتشارها، فقد عرفت الثورة أيضا نهاية سريعة. ولعل ذلك عائد إلى عدة أسباب، أهمها:

– انتهاء الحرب البروسية الفرنسية: عودة القوات العسكرية الفرنسية من أوروبا إلى الجزائر، بالإضافة إلى الإمدادات المستمرة من الجنود لإخماد الثورة.

– التفاف السلطات الاستعمارية: اتحدت السلطات الاستعمارية، سواء المدنية أم العسكرية، وتخلّت عن خلافاتها لمواجهة الثورة التي كانت تهدد المصالح الفرنسية في الجزائر.

– قلة الإمكانيات لدى الثورة: افتقرت الثورة إلى الامكانيات العسكرية والمادية، كما عانت من نقص التخطيط والإعداد، إضافة إلى غياب التنسيق بين قادتها. فقد طغى عليها الطابع العفوي الذي تغذيه الروح الدينية لدى أتباع "الطريقة الرحمانية" (تعليق1).

– الخلافات الداخلية: ساهمت الخلافات بين القبائل وزوايا المنطقة، خاصة بين زاويتي "صدوق" و"شلاطة"، في اضعاف الوحدة الوطنية، مما سمح للاستعمار باستغلال ذلك للقضاء على المقاومة (مزيان، 2022).

– استسلام قيادة الثورة في وقت مبكر، وبأسلوب فاجأ الشعب الذي كانت معنوياته آنذاك مرتفعة، ولم تبد عليه علامات الضعف أو الاستكانة. فقد أعلن كل من ابني الشيخ الحداد، سي عزيز ومحمد، استسلامهما بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من انخراطهما في الثورة، دون تقدير للعواقب الوخيمة التي ترتبت على هذا القرار، والتي انعكست سلبا على الشعب الذي كان قد لبّى نداء الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي بكل حماسة (فراد، 2017).

لا بد من الإشارة إلى أن هذه الانتفاضة كلّفت الشعب الجزائري ثمناً باهظاً، إذ تشير المصادر التاريخية إلى سقوط ما لا يقل عن 60ألف شهيد، مما يعكس جسامة التضحيات التي قدمها الجزائريون. ولم تقف تداعيات الثورة عند هذا الحد، بل شملت أيضاً محاكمة عشرات الآلاف من المواطنين وإعدام ما يقارب ستة آلاف جزائري ، في إطار حملة قمع شاملة اتسمت بالعنف والتنكيل الجماعي (دهاش، 2006). وقد تُوّج هذا القمع بالتجريد المنهجي للملكيات السكان الأصليين وتنفيذ الاستيطان الريفي الاستعماري على نطاق أوسع. وبانتصار مؤيدي الحكم المدني، تراجع نفوذ السلطة العسكرية، مما أدى إلى توسيع النظام المدني ليشمل جميع المناطق الشمالية للجزائر وأخذت تختفي الدوائر العسكرية لصالح الدوائر الانتخابية (Hachi, 2021)

التغريم الحربي:

جاء في تقرير لجنة التحقيق حول ثورة 1871م؛ الذي أورده الباحث "حاج علي مصطفى" في كتابه "Des Révoltes Populaires Aux Déportations"، أن الجزائريين تم اعتبارهم مهزومين، مما أوجب عليهم تقديم جزية الحرب، وباعتبارهم أيضا رعايا استعماريين، فقد صودرت ممتلكاتهم التي تجاوزت 400 ألف هكتار، كما تمت محاكمتهم كمواطنين فرنسيين، مما سمح بإعدامهم مثل المجرمين العاديين.

عانت "منطقة القبائل"، بالإضافة إلى الإبادة والتخريب من القمع الاقتصادي البشع، فقد كان هذا الإجراء تقليدا استعماريا يهدف إلى القضاء على التمردات ومنع تكرارها مرة أخرى، وحسب الادارة الاستعمارية فإن السكان الأصليين أعلنوا التمرد على فرنسا عندما جمعوا الأموال وأصبحوا أغنياء، لذلك كانت الوسيلة المثلى لتحقيق التهدئة بالنسبة للإدارة الفرنسية تتمثل في إفقارهم وتجفيف منابع تمويلهم (Mustapha, 2021)

طالب المستوطنون بمعاقبة المنخرطين في انتفاضة 1871م دون شفقة، وفرضت عليهم ضريبة حرب قاسية، غير أن الآراء اختلفت بشأن مقدارها، حيث رأى البعض أن الأهالي كانوا فقراء وغير قادرين على دفع المبالغ التي طالب بها "دو قيدون" De Gueyd (تعليق2) (جوليان، 2008)، بينما أصر هذا الأخير على أن القبائل المتمردة تتظاهر بالفقر، في حين أنها كانت تكتنز الأموال في الأرض، ولهذا فرض ضريبة قدرها 10 ملايين فرنك على سكان "منطقة القبائل" وحدها، وأضاف أنه كان بإمكانه المطالبة بالمزيد، لأن المبلغ تم دفعه بالنقود المعدنية في ظرف ثلاثة أشهر فقط، وهو ما يمثل عشرة أضعاف المبلغ السنوي للضرائب العادية (Mahé, 2006)، يشير "روبين" Robin إلى أن أبرز ما استهدفه الفرنسيون– وفق تعبير الإدارة الاستعمارية– هو نزع ملكية الأرض من الأهالي بالدّرجة الأولى، إلى جانب الاستيلاء على الثروات المالية التي كانوا يحتفظون بها، والتي من شأنها أن تشكّل عاملا حاسما في تحديد مصير المقاومات الشعبية بين النجاح أو الفشل (Robin, 1901)

كانت الغرامات المفروضة مصنفة كما يلي:

- 70 فرنكا على كل بندقية تشهرها القبيلة ضد الاستعمار.
- 140 فرنكا على القبيلة التي شاركت في التمرد.
- 210 فرنكا على القبيلة الأكثر عدائية لفرنسا.

تم تكليف "ثاجماعث" (تعليق3) بتوزيع الغرامات على سكان القبيلة أو الدوار، وكل من تقاعس في تسديدها في وقتها المحدد؛ تنتزع منه أرضه عنوة ويتم بيعها. بناء على ذلك؛ دُفع مبلغ 23,749,300 فرنكا مع نهاية جوان 1872م، من مجموع المبلغ الكلي الذي قدر بحوالي 38,325,914 فرنك، ولكن تم تقليصه بعد المراجعة إلى 36,582,298 فرنك (أجيرون، 2007)، وقد ساهمت هذه الغرامات في تعويض النقص الذي أصاب الخزينة الفرنسية إثر دفع مبلغ 5 ملايين فرنك لصالح بروسيا، التي هزمت فرنسا في الحرب الأخيرة، كما سهّل هذا الإجراء جلب الفرنسيين النازحين من "الألزاس"Alsace و"اللورين"Loraine للاستقرار في الجزائر (عيساوي و شريخي، 2015).

تضاعفت الضريبة السنوية ثلاث مرات عما كانت عليه في السابق، ووصلت أحيانا إلى اثني عشر ضعفا، مما أثقل كاهل الفقراء بشكل خاص، واستنادا إلى ما تم التوصل إليه من معطيات فإن أولى القبائل التي فُرضت عليها غرامات الحرب كانت تلك التي تقطن منطقة "دلس"، ثم تلتها قبائل المناطق الممتدة من "بومرداس" إلى "أزفّون"، وصولا إلى منطقة "جرجرة" (Mustapha, 2021)، ويمكننا أن نقدم بيانات تخص توزيع الغرامات الأولية المفروضة على سكان "منطقة القبائل" كما يلي:

- ضاحية "بني منصور" 561,330 فرنكا
- منطقة "سور الغزلان" 667,292 فرنكا
- منطقة "دلس" 1,444,100 فرنكا
- الإقليم المدني 254,450 فرنكا
- منطقة "تيزي وزو" 3,070,630 فرنكا
- منطقة "فور ناسيونال" 2,674,220 فرنكا
- ضاحية الجزائر 1,260,000 فرنكا
- الإقليم المدني 210,000 فرنكا
- منطقة "ذراع الميزان" 1,325,100 فرنكا (مزيان، 2022).وبذلك وصل المجموع الكلي إلى 11,467,122 فرنكا فرنسيا.

أصبح الأهالي يعملون فقط لتسديد الضرائب المفروضة عليهم، وقد اقترح بعضُ منظّري الإدارة الاستعمارية مشروعًا يقضي بأن يعمل سكان القبائل لساعات إضافية، لفتح طرق في "القبائل الكبرى"، مقابل استرجاع أراضيهم المحجوزة؛ لكن هذا المشروع لم يُنفَّذ وفي مقابل هذه السياسات الزجرية وتلك، اضطرّ السكان إلى التفكير في الهجرة إلى "تونس"، على غرار قبائل "جرجرة" بل أصبح ذلك توجّها عامّا في الجزائر، حيث ازدادت الهجرات السرّية إلى المشرق، خاصّة بين سنتي 1874م و1875م. ففي سنة 1876م قدّر "روستن Roustan" عدد الجزائريين على الأراضي التونسية بحوالي 16,600 نسمة، منهم 7,000 من "منطقة القبائل" لوحدها. (أجيرون، 2007).

فقد "الزواوة" –سكان منطقة القبائل– أغلب أراضيهم، مما أجبرهم على بيع أشجار الفاكهة والمحاريث، وحتى ملابسهم لدفع الضرائب مما كان لذلك انعكاس سلبي على المستوى المعيشي للعائلات والأفراد، فقد أدى ذلك إلى تفشي الفقر وانهيار المنطقة ديموغرافيا بعدما كانت في السابق بعيدة عن ويلات الاستعمار (Dougall, 2017).

لقد كان فشل ثورة1871م إيذانا لإدارة الاستعمار الفرنسي بتوسيع عمليات الاستيطان في الجزائر، بل إنها وجدت فيها وسيلة مقنعة أمام الرأي العام الدولي لتحقيق غايتها ومآربها، فقد اغتنمت الإدارة الاستعمارية هذه الفرصة للمطالبة بأراض جديدة بعدما منحها "قانون وارني" (تعليق4) الصادر في 26جويلية 1873م الإطار القانوني لنهب ممتلكات الأهالي –التي عجز قانون سيناتوس كونسيلت (تعليق5) في إيجاد طريقة للاستحواذ عليها–، وعلى رأسها "أراضي العرش"؛ لخص أحدهم ذلك في تصريح فحواه أنه حيثما كان هناك تمرد في أية منطقة من الجزائر، كانت هناك ملكية دولة واحدة فقط هي فرنسا، يتم تقاسمها بين المستوطنين المهاجرين والسكان الأصليين الذين ظلوا أوفياء.(lahlou, 2021) .

استقر مهاجرو "الألزاس" و"اللورين" في العديد من القرى القبائلية، أبرزها: "زعاترة"، "بوخالفة"، "ذراع الميزان"، "ناصرية" (Haussonvillers)، "تادمايت" (Camp-du-Maréchal)، "تيجلابين" (Bellefontaine)، وحظي هؤلاء المستوطنون بأفضل ظروف العيش، فقد تملّكوا واستوطنوا الأراضي الخصبة الممتازة القريبة من الطرق الرئيسية، أو تلك التي تقع على ممر السكك الحديدية، بحيث تكون تلك المناطق قريبة من قرى السكان الأصليين لضمان اليد العاملة الرخيصة، ومع ذلك لم تثن هذه الظروف العديد من المستوطنين عن بيع عقاراتهم للأهالي بمجرد الحصول على أوراق الملكية، ما دفع الإدارة الفرنسية إلى التدخل تشريعيا ، من خلال سنّ قوانين تمنع بيع الأراضي للسكان الأصليين لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ حصول المستوطن على سند الملكية، وقد هدفت هذه الاجراءات إلى الحيلولة دون عودة الأراضي إلى أيدي الأهالي (Robin, 1901).

مصادرة ممتلكات (المتمردين)

تجدر الإشارة إلى أن ثورة المقراني والشيخ الحداد شكلت منعرجا حاسما في السياسة الاستعمارية الفرنسية، إذ مثلت سنة 1871م بداية لعملية منهجية واسعة النطاق لنزع ملكيات سكان الجزائر الأصليين، وتنفيذ الاستيطان الريفي الاستعماري بشكل أوسع، وبانتصار مؤيدي الحكم المدني؛ تراجع نفوذ السلطة العسكرية، مما أدى إلى توسيع النظام المدني ليشمل جميع المناطق الشمالية للجزائر، حيث أخذت تختفي الدوائر العسكرية لصالح الدوائر الانتخابية (Hachi, 2021).تمثلت أولى إجراءات السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد المشاركين في انتفاضة المقراني بمصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، سواء المنقولة وغير المنقولة، ولم تخضع هذه المصادرة لأي أعراف أو قوانين، إذ دفع كل من له صلة بالثورة الثمن غاليا، خاصة عائلتي المقراني والحداد، اللتين جردتا من جميع ممتلكاتهما (تريعة، 2020).

على المستوى الإجرائي، بدأت عمليات المصادرة بصدور قرار "ألكسيس لامبير Alexis Lambert" (تعليق6) في 31 مارس 1871م (مزيان، 2022)، الذي يقر بمشروعية مصادرة ممتلكات جميع الثائرين، سواء كانت فردية أم جماعية، فقد جاء هذا المرسوم مكملا لمرسوم سابق صدر في 31 أكتوبر 1845م (خيثر، 2016)، وتماشيا مع ذلك، أصدر الحاكم العام "دو قيدون" تصريحا في 20 ماي1871م، بمناسبة انطلاق أعمال "لجنة التعويضات"، يحث فيه على ضرورة استعادة الأراضي التي منحت للعرب، مع التأكيد على معاملة الثائرين كمتمردين يستحقون فرض التعويضات اللازمة عليهم لصالح الاستعمار.

في ذات السياق؛ صودق على قرار بتاريخ 21 جوان من نفس السنة، يمنح مهاجري "الألزاس" و"اللورين" القادمين إلى الجزائر حوالي 100,000 هكتار من الأراضي، التي انتزعت بالقوة من السكان الأصليين (أجيرون، 2007)، وبموجب ذلك القرار، صودرت أملاك جماعية تابعة لـ 313 قبيلة ودوارا، بمساحة بلغت 611,130 هكتارا، بينما تم الاستحواذ على حوالي 54,561 هكتارا من الأملاك الفردية لـ3,601 شخصا بتهمة المشاركة في الثورة. (مزيان، 2022)

الجدول 1: يبين مساحة الأراضي المخصصة لتوسيع الاستيطان بالهكتار بعد إخماد ثورة 1871م

السنة	مقاطعة قسنطينة	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	المجموع
1872	52.813	23.539	5.221	82573
1873	28.153	21.060	10.763	59976
1874	39.531	6.038	16.695	62264
1875	22.655	15.867	12.031	50.553

المصدر: (صاري، 2010، صفحة 61)

تعرضت عائلة المقراني للمصادرة بعد عشرة أيام فقط من إعلان الثورة (مزيان، 2022)، استهدفت "جنان بوطالب" الواقع في منطقة "بن عكنون" بمدينة الجزائر، والذي تقدّر مساحته بحوالي ستة عشر هكتارا، ويضم بنايتين، وحديقة، وقطعة أرض مخصصة لزراعة الخضر، وأخرى لزراعة الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى مقهى أهلي، وإسطبل، وبئر، ومنبع ماء. في سياق مواز قامت الإدارة الاستعمارية، ما بين سنتي 1872م و1873م، بإجراء إحصاء شامل لممتلكات عائلة المقراني وفروعها، وقد قُدّر مجموع الأملاك المصادرة بنحو 22.829 هكتارا، و89 آرا، و55 مترا مربعا، وتضمّنت الأملاك ما يلي:

- 589 حقلًا لزراعة الحبوب، تحتوي على أشجار مثمرة، أهمها التين والزيتون.
- 69 بستانًا مسقيًا مخصصًا لزراعة الخضر والفواكه.
- 79 مسكنًا، معظمها قديم.
- 03 مخازن للحبوب.
- 03 إسطبلات.
- مسجد، مقهى وحمّام (فراد، 2017).

كما خضعت عائلة "الشيخ الحداد" لنفس السياسة العقابية، حيث صودرت جميع ممتلكاتها، بما في ذلك الأراضي الزراعية والأملاك المنقولة، بداية من أوائل أوت1871م، دون انتظار محاكمة منخرطيها في الثورة، ومن أبرز ما تم مصادرته ما يلي:

- 50,200 هكتار من الأراضي.
- 14,528 شجرة مثمرة.
- مسجد وثلاث مطاحن ومعصرة للزيت.
- 15 دكانا ومخزنا، وسبعة منازل تحتوي على 41 غرفة، و 62 ضيعة فلاحية مسقية. (بوعزيز، 1989).

لم يسلم أيضا أتباع "الطريقة الرحمانية" من بطش الاستعمار، خاصة أولئك الذين شاركوا في المقاومة، فقد أصدر الحاكم العسكري لعمالة قسنطينة "دولا كروا De Lacroix" قرارا تحت رقم 208، وصادق عليه "دو قيدون" في 06 سبتمبر1871م ثم المدير العام للشؤون المدنية والمالية في 18 من الشهر نفسه، يقضي بإحصاء أملاك عائلة "الحداد" ومصادرتها بالكامل (حجازي و بوزياني، 2022).

لم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل بلغت عمليات المصادرة حد انتزاع الأواني المنزلية وأدوات العمل في الحقول. كما لم يسمح لمن صودرت أملاكهم بالاحتفاظ بأكثر من محراث وثور واحد، ليجبروا على العمل ك "خمّاسين" لدى المستوطنين الفرنسيين

(حجازي و بوزياني، 2022)، كما أن سياسة الحجز امتدت لتشمل 83,780 هكتارا من الجماعات السكانية في منطقة "القبائل الكبرى"، أما الحجز الفردي فقد طال جميع الممتلكات الشخصية تقريبا (مزيان، 2022).

يزعم "رين Rinn" أن عملية مصادرة مجمل الممتلكات، سواء العقّارية أو المنقولة، التي تعرّض لها الأفراد الذين وُصفوا بأنهم الأكثر تواطؤا مع الثورة، قد تمّت استنادا إلى نتائج تحقيق إداري دقيق، ويشير هذا الطرح إلى أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية حاولت إضفاء طابع قانوني وإجرائي على هذه المصادرات، من خلال الاعتماد على تقارير رسمية وتحقيقات مفترضة، تُبرّر بها سياساتها العقابية تجاه من اعتبرتهم متورطين في دعم الثورة أو الانخراط فيها (رين، 2013).

ساهمت سياسة المصادرات تلك في توفير الأراضي للمستوطنين الفرنسيين، حيث صرّح "لوروا بولير"، بأنه لم تكن هناك ممتلكات كافية في حوزة الدولة للاستيطان سنة 1870م، غير أن ثورة المقراني والحداد خلقت الفرصة المواتية للاستيلاء على العقارات، مما أتاح للحكومة الفرنسية تحديد ممتلكاتها لتوزيعها على المستوطنين الجدد (زقب، 2015/2014)، في السياق ذاته، يرى أجيرون أنّه كان من المنتظر أن تضطلع الدولة بكافة المهام المرتبطة بالعملية الاستيطانية، بما في ذلك تخطيط وإنشاء القرى الاستيطانية، وتوفير أدوات العمل ووسائل العيش للوافدين، وذلك من خلال برامج ومخططات دقيقة ومدروسة تهدف إلى جذب أعداد كبيرة من المستوطنين وتسهيل اندماجهم واستقرارهم في الأراضي المستعمَرة (أجيرون، 2007).

لم يقتصر الأمر على مصادرة الأراضي فحسب، بل شمل أيضا قطعان الأغنام والأبقار التي امتلكها السكان الأصليون فخلال سنتي 1872م و1873م تم تصدير 1,200,000 رأس من الماشية إلى فرنسا، بينما عجزت الإدارة الاستعمارية عن تنفيذ وعودها بتعويض السكان، وقد تسببت عمليات التحايل والفساد في ضياع حقوق الملاّك الأصليين، مما دفع الكثير منهم إلى بيع قطعانهم أو الاقتراض لمواجهة الظروف الصعبة (أجيرون، 2007).

إن قمع الانتفاضة كان بشعا وهذا باعتراف الجميع حتى الفرنسيين أنفسهم، وتعقيبا عن ذلك أشار "روبن Robin" إلى أن ما حدث في "منطقة القبائل" بدا وكأنه عمل انتقامي أكثر منه عقابا للمتمردين جراء الأعمال العدائية المرتكبة، فحتى المِلكية الخاصة لم تحترم، حيث تم الاستيلاء على جميع الأراضي الخصبة (Robin, 1901). يضيف رين بأن القمع كان شديداً، ويتجاوز بكثير حجم الفعل المرتكب، وحسب زعمه، فإن القبائل لم تنضم إلى صفوف (المتمردين) إلا نتيجة لشعورها بتخلي السلطات الفرنسية عنها أمام اعتداءات عصابات التمرد، ما جعلها تجد نفسها مضطرة إلى الاصطفاف مع الانتفاضة. ورغم ذلك فُرضت عليها عقوبات صارمة، لا تقل قسوة عمّا فُرض على أولئك الذين شاركوا في العصيان منذ بدايته، وكأنّها –تلك القبائل– لم تكن ضحية ظرف قاهر، بل شريكاً أصيلاً في الانتفاضة (رين، 2013).

تم تنفيذ الاستعمار الزراعي بشكل ممنهج (Mahé, 2006)، فقد كتب الحاكم العام "شانزي Chanzy" في 25 أكتوبر 1873م منشورا يؤكد فيه على ضرورة أن يكون الحجز شاملا، مما يؤدي إلى الخراب التام للأهالي، وطلب من السلطات المحلية تحديد مناطق لترحيل السكان، على أن تكون غير صالحة للسكن وبعيدة عن أراضيهم الأصلية.

استولى المستوطنون في "منطقة القبائل" على المزارع الغنية المتواجدة في "حوض سيباو"، والتي كانت مِلكا لعائلة "علي أوقاسي" (ميلي، 2013).كما أدركت السلطات الاستعمارية أن حيازة السكان الأصليين لأراضيهم كانت رمزا لهويتهم وكرامتهم

وهو ما دفعها إلى اتباع سياسة التفريق بين القبائل وتشتيت العائلات أو نفيها إلى الخارج (ouennoughi, 2008)، وقد تم تطبيق نوعين من الحجز:

– الحجز الفردي: استهدف ممتلكات الأعيان الذين قادوا الثورة، مثل قبائل "بني عباس" في منطقة المقراني التابعة لبلدية "أومال" الفرعية بمنطقة "أقبو"، بموجب مرسوم صدر في 12 أفريل1872م (ouennoughi, 2008).فقد تم مصادرة ما مساحته 54461 هكتارا من أملاك 3601 شخصية مثّلت رؤساء العائلات (مزيان، 2022).

– الحجز الجماعي: شمل أراضي القبائل التي ألحقت بالممتلكات الاستعمارية، مع السماح لبعض القبائل بالبقاء في أجزاء من أراضيها مقابل دفع ضريبة باهظة، ولم تتوقف عمليات الحجز بشكل كامل حتى سنة 1884م، فبعد مرور حوالي 13سنة من اندلاع ثورة "المقراني" (ouennoughi, 2008)، استولى الاستعمار على نحو 2,6 مليون هكتار من الأراضي، وهو ما يعادل مساحة خَمْسُ مقاطعات فرنسية (Hachi, 2021).

أكد "روبين" أن المصادرات لم تقتصر على معاقبة الأفراد، بل طالت عائلات بأكملها، فقد يُعتقد أنه إذا تمت إدانة الفرد أمام المحاكم، ووضع رأسه على المقصلة فإنه يكون قد سدّد ما عليه من دين. إن الأمر لم يكن كذلك بل تتم مصادرة جميع ممتلكاته مما تسبب في بؤس النساء والأطفال الذين لم يشاركوا في الثورة، واعتُبر ذلك أمرا مبررا بحق الشعوب "غير المتحضرة" وفقا لادعاءاته فلم يبد انزعاجه من مثل هذه التصرفات، فحسب اعتقاده توجد حقوق جديدة تضاف لحقوق الانسان، وهي الحقوق العليا للحضارة، فالغاية تبرر الوسيلة (Robin, 1901). فوِفقا للمنظور الاستعماري يُصوَّر الشعب الذي يدافع عن أرضه وممتلكاته على أنه شعب همجي ومتوحش، في حين يُنظر إلى أولئك الذين يخضعون للمحتل ويقبلون سلطته على أنهم المتحضّرون الذين يواكبون مسيرة التطور والتقدم!

إن القبائل التي استسلمت أثناء الثورة لم تسلم من هذه السياسة القمعية، حيث لم يكن الأهالي يدركون ما ينتظرهم بعد تسليم أسلحتهم، ففي اعتقادهم أن دفع ضريبة الحرب يضمن لهم الحفاظ على استقلالهم. بينما كانت إجراءات الحجز –التي نوقشت بشكل سرّي– تنتظرهم. ومن المرجّح، أنّ هذه القبائل لو كانت على علم مسبق بمآلات الأمور، وما كان سيُطلب منها لاحقا من تنازلات، لما أقدمت على التخلي عن السّلاح بهذه السّهولة، بل لواصلت المقاومة حتى آخر رمق (Robin, 1901). فالعواقب المترتبة عن ثورة 1871م كانت مروّعة بشكل خاص على سكان "منطقة القبائل"، فقد كانت تأثيراتها على سُبل العيش والنظام الاجتماعي–من خلال الحجز والضرائب–تُظهر بأن المجتمع الجزائري واقتصاده نزفا لصالح الاستعمار (Dougall, 2017).

ساهمت سياسة المصادرات في دفع عملية الاستيطان قدما في "منطقة القبائل"، إذ تم إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القديمة، وربطها بشبكة من الطرق وتوفير مصادر المياه فيها، كما شُرع في تشييد سكة الحديد بين الجزائر وقسنطينة مرورا بالعلمة والبويرة والأخضرية وبني منصور، وأنشئ خط سكة آخر يربط الجزائر ببني منصور وبجاية عبر أقبو والقصور، بالإضافة إلى خط جديد يربط بين ذراع الميزان ودلس (Robin, 1901).

لم تكن تلك الأراضي المحجوزة مناسبة في مجملها للمستعمر الفرنسي، خاصة تلك القريبة من السواحل أو التي تقع في منطقة جرجرة، بسبب طابعها الجبلي وضيق مساحتها، مما صعّب استغلال أراضيها أو بناء مراكز استيطانية عليها، في مثل هذه الحالات؛ كانت الادارة الاستعمارية تسمح لمالكيها الأصليين باستعادتها مقابل دفع مبلغ مالي قدر بحوالي خُمس قيمة الأرض

وكلّف هذا الإجراء سكان "منطقة القبائل" حوالي 63 مليون فرنك، بينما الأراضي الخصبة الصغيرة المساحة القابلة للاستغلال من قبل المستوطنين، تم تأجيرها لأصحابها الأصليين والسماح لهم بزراعتها (Mahé, 2006).

تُعدّ نتائج ثورة سنة 1871م بمثابة الضربة القاضية التي دمّرت سكان "منطقة القبائل" اقتصاديا واجتماعيا، نتيجة ما خلّفته من قتل، ونفي، وحرق، وتخريب للممتلكات، إضافة إلى مصادرة الأراضي، وفرض تعويضات مالية باهظة على الثوار تجاوزت قدراتهم الاقتصادية. وقد ظلت هذه المناطق تئنّ تحت عبء تسديد تلك التعويضات لمدة عشرين سنة كاملة. كما أسفرت الثورة أيضا عن القضاء على الزعماء المحليين، الذين كانوا يشكّلون حلقة الوصل بين الشعب والإدارة الفرنسية، إلى جانب تجريد التنظيمات المحلية، ولا سيما نظام "ثاجماعث"، من صلاحياتها، فتحوّل وجودها إلى مجرد هيكل صوري خاضع للسلطة الاستعمارية الفرنسية (فراد، 2017).

خاتمة:

يمكننا القول بأن ثورة 1871م كانت واحدة من أهم وأكبر الثورات الشعبية في القرن التاسع عشر التي شهدها التاريخ الجزائري؛ حيث مثلت ذروة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي. وعلى الرغم من قصر مدتها، إلا أن تأثيرها كان عميقا، إذ أجبرت السلطات الاستعمارية على حشد مواردها العسكرية والبشرية لمواجهتها، ما جعل ذلك ينعكس بشكل خطير على التواجد الفرنسي في الجزائر.

بعد القضاء على الثورة، أظهرت السلطات الاستعمارية وحشية غير مسبوقة، حيث لجأت إلى سياسات انتقامية صارمة كان لها أثر مدمّر على سكان " منطقة القبائل"، وقد شملت هذه السياسة فرض ضرائب حربية باهظة أثقلت كاهلهم، وصادرت أراضيهم وممتلكاتهم بشكل جماعي وفردي، كما أن العقوبات لم تقتصر على المنخرطين في الثورة فحسب، بل امتدت لتشمل حتى القبائل التي لم تشارك في القتال، مما أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ككل.

إن سياسة المصادرة والحجز الجماعي التي اعتمدها الاستعمار لم تكن عشوائية، بل كانت جزءا من خطة منظمة تهدف إلى إفقار الشعب الجزائري وتجريده من موارده، لتمهيد الطريق للاستيطان الفرنسي، فقد تم توزيع الأراضي المصادرة على المستوطنين القادمين من "الألزاس" و"اللورين"، الذين تمتعوا بأفضل ظروف العيش، بينما دُفع السكان الأصليون إلى المناطق الجبلية القاحلة.

على الرغم من هذه السياسات القمعية، إلا أن الشعب الجزائري وبالأخص سكان منطقة القبائل، لم يستسلموا للمخططات الاستعمارية، فقد تعاملوا مع سياسة الحرب النفسية تلك؛ التي باشرتها إدارة الاحتلال من أجل إضعافهم ونشر الفكر الانهزامي في أواسطهم، بالالتفاف حول بعضهم البعض ككتلة واحدة، و سعوا إلى الحفاظ على مقوماتهم الشخصية الوطنية ونظامهم الاجتماعي الذي ألفوه حينا من الزمن، كما أن الوازع الديني الذي أمدّهم بالقيم الروحية مَثَّل هو الآخر حاجزا قويا أمام محاولات التنصير التي قادها الاستعمار، مما ساهم في افشال مشروع "الأسطورة القبائلية" الذي سعت فرنسا من خلاله إلى تفكيك وحدة الشعب الجزائري.

إن التجربة القاسية التي عاشها سكان "منطقة القبائل" عقب ثورة 1871م، تؤكد مدى صمود الشعب الجزائري في وجه الاستعمار، رغم الأهوال التي تعرض لها، فقد أثبت الجزائريون أن التضحيات التي قدموها في سبيل الحرية ليست مجرد لحظات عابرة في التاريخ، بل هي جزء من مسيرة نضالية طويلة ستضل مصدر إلهام للأجيال القادمة، ذلك يظهر أن أحداث ثورة 1871م لم تكن مجرد حدث تاريخي منعزل، بل محطة مفصلية في مسار المقاومة الشعبية الجزائرية، ورغم القمع الشديد إلا أن هذه الثورة أسّست لروح النضال المستمر، التي ستتوج لاحقا بثورة التحرير الكبرى سنة 1954م، بهذا يمكن اعتبار ثورة المقراني والشيخ الحداد درسا في التضحية والصمود من أجل الكرامة والسيادة الوطنية.

التعليقات

تعليق1: تُنسب الطريقة الرحمانية في الجزائر، وفق أغلب الدراسات، إلى الشيخ محمد بن عبد الرحمن القشطولي الجرجي الذي يُعرف أيضا بلقب "الأزهري"، نسبة إلى جامع الأزهر الشريف بمصر، حيث تلقّى تعليمه. وقد اختلف المؤرخون في تاريخ ميلاده إلا أن المرجّح أنه وُلد بين سنتي 1718م و1725م، بقرية بوعلاوة التابعة لعرش آيث إسماعيل، والواقعة على بُعد نحو 15 كلم شرق ذراع الميزان في تيزي وزو،.انتقل الشيخ محمد بن عبد الرحمن إلى القاهرة، حيث التحق بالأزهر الشريف، وتتلمذ على يد الشيخ محمد بن سالم الحفناوي الخلوتي، فأخذ عنه الطريقة الصوفية الخلوتية. وبعد عودته إلى مسقط رأسه، أسّس زاويته الخاصة التي حملت فيما بعد اسم "الرحمانية" نسبة إليه، وكانت تُعرف في بداياتها بـ"الخلوتية."وقد عُرفت الطريقة الرحمانية بانتشارها الواسع، حيث ذاع صيتها في عدة مناطق من البلاد مثل المدية، ووهران، ومستغانم، بل تعدّى نفوذها الحدود الوطنية ليصل إلى تونس وطرابلس، مما أدى إلى تزايد أعداد مريديها بشكل ملحوظ (عطلي و شرويك، 2017، صفحة 239).

تعليق2: دو قيدون De Gueydon (1809-1886) م عين أول حاكم عام مدني فرنسي على الجزائر في 25 مارس 1871م، كان من أبرز الحكام الذين أطلقوا يد المستوطنين في تسيير أمور الجزائر. (صالحي، 2023، صفحة 38)

تعليق3: ثاجماعث تُعدّ المؤسسة الأساسية والحصرية التي تتولى إدارة شؤون القرية القبائلية؛ حيث تضطلع بمختلف المهام ذات الطابع الإداري، والسياسي والقضائي وتشكل بذلك إطارًا تنظيميًا شاملًا يُعنى بتسيير كافة مصالح القرية وضمان توازنها الداخلي (زمور، 2022، صفحة 22).

تعليق4: يُعد وارني Warnier من أبرز المدافعين الفرنسيين عن مصالح المعمّرين في الجزائر، عين مديرا للشؤون المدنية في مقاطعة وهران، حيث عُرف بمعارضته الشديدة لمشروع "المملكة العربية" الذي اقترحه الإمبراطور نابليون الثالث. وقد انتُخب نائبًا عن الجزائر العاصمة في أوت 1871، وكان عضواً فاعلاً في اللجنة المكلّفة بمصادرة أملاك الجزائريين. كما شارك في أعمال اللجنة الملكية العقارية بالجزائر، التي أصدرت قانون 26 جويلية 1873، المعروف باسمه، ويسمى أيضا "قانون المعمرين" والذي نصّ على فرنسة الأراضي الجزائرية أي إخضاعها الكامل والدائم للقوانين الفرنسية، بما يضمن للسلطات الاستعمارية السيطرة الشاملة على ملكية الأراضي بغرض تحقيق الإدماج النهائي للجزائر ضمن السيادة الفرنسية (صالحي، 2023، الصفحات 110-111).

تعليق5: صدر قانون سيناتوس كونسلت **(Sénatus-Consulte)** بتاريخ 22أفريل 1863م، خلال فترة حكم الإمبراطور نابليون الثالث، وقد خلّف آثارا عميقة ووخيمة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. فقد نصّ هذا

القانون على تحديد الملكيات الجماعية لكل قبيلة، ثم توزيعها على مستوى الدواوير، تمهيدا لتحويلها إلى ملكيات فردية داخل كل دوّار. وقد كان الهدف الأساسي من هذا الإجراء هو تهيئة الأرضية القانونية والإدارية لتسهيل بيع الأراضي للمعمّرين، مما ساهم في تفكيك البنى التقليدية للملكية الجماعية، وأدى إلى إضعاف البنية الاجتماعية للقبائل الجزائرية، انتهى العمل به بسقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية سنة 1870م (داهة، 2013، الصفحات 384-385).

تعليق6: أليكسيس لامبير Alexis Lambert، أحد أبرز المحافظين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر، ويُعد من الشخصيات البارزة في جهاز الإدارة الاستعمارية بالجزائر، شغل منصب عامل عمالة قسنطينة، كان له دوراً محورياً في تنفيذ السياسات الاستعمارية، لا سيما في ما يتعلق بمصادرة الأراضي وإعادة توزيعها بما يخدم مصالح الاستعمار الفرنسي (أجيرون، 2007 ، صفحة 53).

المصادر والمراجع:

- Dougall, J. M. (2017). A History of Algeria. United Kingdom: Cambridge University Press.
- Hachi, I. (2021). Mille Huit Cent Soixante Et Onze . Algérie: chihab editions.
- Hadj Ali, M. (2021). Des Révoltes Populaires Aux Déportations. Algérie: Editions Imal.
- Lacoste-Dujardin, C. (2001). géographie culturelle et géopolitique en Kabylie la révolte de la jeunesse kabyle pour une Algérie démocratique. Hérodote. (2001/4 N°103). chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.socialgerie.net/IMG/pdf/162_Lacoste-Dujardin_C_-_Geographie_culturelle_et_geopolitique_en_Kabylie.pdf
- Lahlou, A. (2021). 1871 dans la poésie orale kabyle études françaises. 57(1). chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.erudit.org/fr/revues/etudfr/2021-v57-n1-etudfr05909/1076113ar.pdf
- Mahé, A. (2006). Histoire de la Grande Kabylie XIXe et XXe. france: Editions Bouchène.
- Ouennoughi, M. (2008). Algériens Et Maghrébins En Nouvelle Calédonie de 1864 a nos jours. Algérie: CASBAH Editions.
- Robin, j. (1901). l'insurrection de le Grande Kabylie en1871. Paris: librairie militaire.

– أجيرون، ش. ر. (2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1 .ترجمة: م. حاج مسعود و أ. بكلي. الجزائر: دار الرائد للكتاب.

– بوعزيز، ي. (1989). وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

– بن داهة، ع. (2013). الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1962، ج1 .مسيلة: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

– جوليان، ش. أ. (2008). تاريخ الجزائر المعاصرة: الغزو وبدايات الاحتلال (1827-1871)، ترجمة: المعهد العربي العالي للترجمة، م1. الجزائر: دار الأمة.

– دهاش، الصادق. (2006). نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها .مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (14).

– زمور، غ. (ماي 2022). تاجماعت: مؤسسة النظام القبلي في منطقة القبائل – دراسة ميدانية في منطقة تيزي وزو الجزائر .مجلة آفاق فكرية، 10(01)

– زقب، ع. (2015/2014). السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914: دراسة في أساليب السياسة الإدارية .رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

– حجازي، م.، وبوزياني، هـ. (جويلية 2022). دور الإخوان الرحمانيين في ثورة 1871 بمنطقة القبائل .مجلة عصور، .21(1)

– ميلي، ج. (2013). ترحيل قروبي وثوار القبائل الكبرى إلى كاليدونيا الجديدة (1872 – 1876)، ترجمة: آ. شعلال. الجزائر: دار ومركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث

– سعيدي، م. (2022). السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م–1914م)، ج2. الجزائر: دار السبيل.
– عطلي، م. ا.، وشرويك، م.ا. (نوفمبر 2017). الثورات الشعبية للطرق الصوفية في القرن 19 وموقف الاستعمار منها: ثورات الطريقة الرحمانية أنموذجًا. مجلة تنوير للبحوث الإنسانية والاجتماعية، (01).
– عيساوي، م.، وشريخي، ن. (2015). الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830–1871م. الجزائر: مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع.
– العسلي، ب. (1990). محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية. بيروت، لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر.
– فراد، م. أ. (2017). ثورة 1871 من خلال منظومة إسماعيل أزيكيو. الجزائر: الحبر للنشر.
– صالحي،م.ح.الحاج. (2023). المنظومة القمعية للحكومة العامة الجزائرية 1870–1914، الجزائر: دار ومضة للنشر.
– صاري، ج. (2010). تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
– لويس، ر. (2013). انتفاضة سنة 1871 في الجزائر،.ترجمة: م حاج مسعود. الجزائر: دار الرائد للكتاب.
– بن تريعة، ح. (نوفمبر 2020). ثورة الحاج محمد المقراني والشيخ الحداد 1871: دور أحمد بومزراق في الثورة. مجلة المتحف، (12).
– خيثر، ع. (ديسمبر 2016). السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في القرن 19م. المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، 2(4).

References:

-ʿAṭlī, M. A., wa-Sharwīk, M. (Nov. 2017). al-Thawrāt al-Shaʿbiyyah lil-Ṭuruq al-Ṣūfiyyah fī al-Qarn al-Tāsiʿ ʿAshar wa-Mawqif al-Istiʿmār Minhā: Thawrat al-Ṭarīqah al-Raḥmāniyyah Namūdhajan. Majallat Tanwīr lil-Buḥūth al-Insānīyah wa-l-Ijtimāʿīyah, (01).
-al-ʿAsalī, B. (1990). Muḥammad al-Muqrānī wa-Thawrat 1871 al-Jazāʾiriyyah. Bayrūt, Lubnān: Dār al-Nafāʾis lil-Ṭibāʿah wa-l-Nashr.
-Ajirūn, Sh. R. (2007). al-Jazāʾiriyyūn al-Muslimūn wa-Faransā 1871–1919, j.1. Tarjamah: M. Ḥājj Masʿūd wa A. Baklī. al-Jazāʾir: Dār al-Rāʾid lil-Kitāb.
-Bin Dāhah, ʿI. (2013). al-Istīṭān wa-l-Ṣirāʿ Ḥawla Milkīyat al-Arḍ 1830–1962, j.1. Masīlah: al-Muʾassasah al-Waṭaniyyah lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ.
-Būʿazīz, Y. (1989). Waṣāyā al-Shaykh al-Ḥaddād wa-Mudhakkirāt Ibnuhū Sī ʿAzīz. al-Jazāʾir: al-Muʾassasah al-Waṭaniyyah lil-Kitāb.
-Dahāsh, al-Ṣādiq. (2006). Natāʾij Thawrat 1871 wa-Abʿāduhā wa-Maẓāhiruhā. Majallat al-Maṣādir, al-Markaz al-Waṭanī lil-Dirāsāt wa-l-Baḥth fī al-Ḥarakah al-Waṭaniyyah wa-Thawrat Awwal Nūfambir 1954, (14).
-Farād, M. A. (2017). Thawrat 1871 min Khilāl Manẓūmat Ismāʿīl Azīkyū. al-Jazāʾir: al-Ḥibr lil-Nashr.
-Ḥijāzī, M., wa-Būziyānī, H. (July 2022). Dawr al-Ikhwān al-Raḥmāniyyīn fī Thawrat 1871 bi-Minṭaqat al-Qabāʾil. Majallat ʿUṣūr, 21(1).
-ʿĪsāwī, M., wa-Sharīkhī, N. (2015). al-Jarāʾim al-Faransiyyah fī al-Jazāʾir Athnāʾ al-Ḥukm al-ʿAskarī 1830–1871. al-Jazāʾir: Muʾassasat Shaṭībī lil-Nashr wa-l-Tawzīʿ.
-Julien, Ch. A. (2008). Tārīkh al-Jazāʾir al-Muʿāṣirah: al-Ghazw wa-Bidāyāt al-Iḥtillāl (1827–1871), Tarjamah: al-Maʿhad al-ʿArabī al-ʿĀlī lil-Tarjamah, j.1. al-Jazāʾir: Dār al-Ummah.
-Khaythar, ʿA. (Dec. 2016). al-Siyāsah al-ʿAqāriyyah al-Faransiyyah bi-al-Jazāʾir fī al-Qarn al-Tāsiʿ ʿAshar. al-Majallah al-Jazāʾiriyyah lil-Buḥūth wa-l-Dirāsāt al-Tārīkhiyyah, 2(4).
-Millī, J. (2013). Tarḥīl Qurawiyyī wa-Thawwār al-Qabāʾil al-Kubrā ilā Kālīdūnyā al-Jadīdah (1872–1876). Tarjamah: Ā. Shaʿlāl. al-Jazāʾir: Dār wa-Markaz al-Imām al-Thaʿālibī lil-Dirāsāt wa-Nashr al-Turāth.
-Rein, Louis. (2013). Intifāḍat Sanah 1871 fī al-Jazāʾir. Tarjamah: M. Ḥājj Masʿūd. al-Jazāʾir: Dār al-Rāʾid lil-Kitāb.
-Saʿīdī, M. (2022). al-Siyāsah al-Istīʿmārīyah fī Minṭaqat al-Qabāʾil wa-Mawāqif al-Sukkān Minhā (1871–1914), j.2. al-Jazāʾir: Dār al-Sabīl.

-Ṣāliḥī, M. Ḥ. al-Ḥājj. (2023). al-Manẓūmah al-Qamʿiyyah li-l-Ḥukūmah al-ʿĀmmah al-Jazāʾiriyyah, 1870–1914. al-Jazāʾir: Dār Wamḍah lil-Nashr.
-Ṣārī, J. (2010). Tajrīd al-Fallāḥīn min Arāḍīhim 1830–1962. al-Jazāʾir: al-Markaz al-Waṭanī lil-Dirāsāt wa-l-Baḥth fī al-Ḥarakah al-Waṭaniyyah wa-Thawrat Awwal Nūfambir 1954.
-Tariʿah, Ḥ. B. (Nov. 2020). Thawrat al-Ḥājj Muḥammad al-Muqrānī wa-al-Shaykh al-Ḥaddād 1871: Dawr Aḥmad Būmzarrāq fī al-Thawrah. Majallat al-Matḥaf, (12).
-Zammūr, Gh. (May 2022). Tājmāʿat: Muʾassasat al-Niẓām al-Qabalī fī Minṭaqat al-Qabāʾil – Dirāsah Maydānīyah fī Minṭaqat Tīzī Wuzū (al-Jazāʾir). Majallat Āfāq Fikriyyah, 10(01).
-Zaqab, ʿA. (2014/2015). al-Siyāsah al-Faransiyyah fī al-Jazāʾir 1830–1914: Dirāsah fī Asālīb al-Siyāsah al-Idārīyah. Risālat Duktūrāh, Kulliyat al-ʿUlūm al-Insānīyah wa-l-Ijtimāʿīyah wa-l-ʿUlūm al-Islāmiyyah, Jāmiʿat al-Ḥājj Lakhaḍr Bātnah.